

إستراتيجية توزيع الاستثمارات العامة على القطاعات السلعية وإنعكاساتها على قطاع الزراعة
في مصر
داليا حامد الشويخ

قسم الإقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة أسيوط

Received on: 1/3/2016

Accepted for publication on: 29/3/2016

مقدمة:

يعتبر الإستثمار الزراعي الأداة الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية، حيث يعتبر أحد العوامل المحددة لمسار النمو في الدول النامية، كما يعتبر المصدر الرئيسي لتوسيع الطاقة الإنتاجية بإدخال أساليب إنتاجية حديثة ترفع من مستوى الأداء داخل القطاع الزراعي كما وكيفا من خلال الدور الذي يلعبه الإستثمار في نقل التكنولوجيا ومن ثم زياده الصادرات، وتعمل إستراتيجية التنمية حالياً في مصر علي التحول إلي إقتصاديات السوق بحيث يقتصر دور الحكومة علي القيام بالخدمات الأساسية والمشروعات الإستراتيجية التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها، وهذا لا يعني إطلاقاً إنسحاب الدولة أو إلغاء دورها في النشاط الاقتصادي ولكن تقليص هذا الدور مع ضرورة تحقيق الكفاءة، نظراً لأن البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية التي تضطلع بها الحكومة لازمة لكي يستطيع القطاع الخاص الإستثمار في قطاع الزراعة من ثم يتمكن القطاع الزراعي من تحقيق المعدلات المثلي للنمو.

مشكلة البحث:

بالرغم من أهمية قطاع الزراعة في الإقتصاد المصري إلا أن اهتمام الحكومات المتعاقبة بهذا القطاع الحيوي لا يتناسب مع أهميته، حيث تناقصت قيمة الإستثمار العام الموجه لقطاع الزراعة والذي يعتبر أهم مصادر تمويل البنية الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية ورفع معدلات الإنتاج الزراعي مثل نظم الري والصرف وتمويل الأبحاث العامة والقروض الحكومية الميسرة لإقامة المشروعات التنموية الزراعية من حوالي ٣٦٩٥,٥ مليون جنية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى حوالي ٢٩٥٠,٤ مليون جنية عام ٢٠١٢/٢٠١٣، حيث بلغت قيمة الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع الزراعة حوالي ١٠% من إجمالي الاستثمارات العامة خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠١٢/٢٠١٣، هذا فضلاً عن عدم وجود إستراتيجية واضحة لدي الدولة لتوزيع الإستثمارات العامة علي القطاعات الاقتصادية المختلفة وهل يتم توزيعها وفقاً للقطاعات التي توفر أكبر عدد ممكن من فرص العمل لحل مشكلة البطالة أم وفقاً للقطاعات التي تعطي أكبر عائد إستثماري ممكن.

أهداف البحث:

في ضوء ما تقدم من مشكلة البحث فإن هذا البحث يهدف إلي الإجابة علي التساؤلات الآتية:

١- هل هناك فروق معنوية في قيمة الاستثمارات العامة بين القطاعات الاقتصادية السلعية وبعضها؟

٢- هل يتم توزيع الاستثمارات العامة في مصر علي القطاعات الاقتصادية السلعية وفقاً لمعيار معامل التوظيف أم معيار معدل الإستثمار؟

٣- ما هو مقدار الاستثمارات العامة المستهدفة في قطاع الزراعة وفقاً لأهم العوامل المحددة لها؟ وما مدي إنحراف الاستثمارات العامة الفعلية عن نظيرتها المستهدفة؟

٤- هل تؤثر قيمة الاستثمارات العامة في قطاع الزراعة على مقدار الأستثمار الخاص المحلي والأجنبي المستثمر فيه؟

وذلك خلال فترة الدراسة (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠١٢/٢٠١٣)

الأسلوب البحثي:

اعتمد البحث لتحقيق أهدافه علي أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي، وذلك باستخدام العرض الجدولي والمتوسطات الحسابية والهندسية، هذا فضلاً عن استخدام أسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد وطريقة أقل مدي معنوي لترتيب القطاعات الإقتصادية وفقاً لقيمة الاستثمارات العامة الموجهة لكل منهم من ناحية، ووفقاً للكفاءة المتحققة من الاستثمار بكل منهم، سواء باستخدام معامل التوظف أو معدل الاستثمار من ناحية أخرى، بالإضافة إلى استخدام نموذج نيرلوف المعدل (نموذج التعديل الجزئي) لتقدير قيمة الاستثمارات العامة المستهدفة وفقاً لأهم العوامل المحددة لها باستخدام نموذج الانحدار المتعدد في صورته الكاملة والمنتزجة، يسمى نموذج التعديل الجزئي بنموذج نيرلوف M. Nerlove وهو أحد النماذج الديناميكية طويلة الأجل. ويمكن صياغته على النحو التالي¹:

$$Y_t^* = a + bX_t + e_t \quad \dots \dots \dots (1)$$

حيث أن Y_t^* تمثل المستوى المرغوب للمتغير التابع (الاستثمار الزراعي المستهدف) وهو غير ملحوظ Unobservable، X_t تمثل المستوى الفعلي للمتغير المستقل. ولتحديد المستوى المرغوب للمتغير التابع (الاستثمار الزراعي المستهدف) يفترض نيرلوف مايلي:

- ١- أن المستوى الفعلي للمتغير التابع Y_t (الاستثمار الزراعي الفعلي) عادة ما يكون أقل من المستوى المرغوب لنفس المتغير Y_t^* (الاستثمار الزراعي المستهدف).
- ٢- أن التغير الفعلي والذي يقاس بالفرق $(Y_t - Y_{t-1})$ عادة ما يكون أقل من التغير المرغوب $(Y_t^* - Y_{t-1}^*)$ في أي فترة زمنية وقد يعزى ذلك إلى أن هناك مجموعة من القيود التكنولوجية والمالية والإدارية والعادات والتقاليد تحول دون حدوث التكيف الكامل خلال فترة زمنية واحدة. ويمكن صياغة هذا الافتراض على النحو التالي:

$$\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_t - Y_{t-1}} = \lambda \quad \dots \dots \dots (2)$$

$$Y_t - Y_{t-1} = \lambda(Y_t - Y_{t-1}) + d_t \quad \dots \dots \dots (3)$$

وبإحلال المعادلة رقم (١) في المعادلة رقم (٣) ينتج أن:

$$Y_t - Y_{t-1} = \lambda(a + bX_t + e_t - Y_{t-1}) + d_t$$

$$\hat{Y}_t = a\lambda + (1 - \lambda)Y_{t-1} + b\lambda X_t + S_t \quad \dots \dots \dots (4)$$

حيث أن λ وهو متغير عشوائي له قيم يفترض أنها تتوزع توزيعاً طبيعياً، وقيمه المتوقعة تساوي الصفر، وتباينه ثابت.

λ تمثل معامل التكيف أو التعديل و التي يتم حسابها من معامل المتغير Y_{t-1} ، والذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد الصحيح، فقيمة λ القريبة من الصفر تشير إلى أن جزءاً صغيراً من

¹ عثمان بن سعد النشوان (دكتور)، عادل محمد خليفه غانم (دكتور)، السياسات و القياسات البيئية الأقتصادية (دراسة تطبيقية في مصر والمملكة العربية السعودية)، قسم الإقتصاد الزراعي، كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود.

الخلل بين الوضع الفعلي والتوازني يتم تعديله خلال فترة زمنية واحدة، في حين تشير قيمة λ القريبة من الواحد الصحيح إلى أن جزءاً كبيراً من الفجوة بين الوضع الفعلي والوضع المرغوب فيه يتم تعديلها خلال فترة زمنية واحدة. ومن ثم فإن قيمة λ تحدد سرعة التكيف Speed of Adjustment Lag، أما متوسط فترة الإبطاء في التكيف أو التعديل Adjustment Lag فيساوي $\frac{1-\lambda}{\lambda}$.

وحيث أن المعادلة الأساسية لنموذج التعديل الجزئي المعادلة رقم (1) غير قابلة للتقدير لأنها تتطوي على المستوى المرغوب للمتغير التابع (الاستثمار الزراعي المستهدف) وهو متغير غير مشاهد un-observable لذا يتم تقدير المعادلة رقم (4) وتسمى بالمعادلة قصيرة الأجل للتعديل الجزئي، ومنها يمكن الحصول على $a\lambda$ ، $b\lambda$ ، $(1-\lambda)$ التي يتم استخدامها لتقدير قيمة $(\lambda$ و $\frac{1-\lambda}{\lambda}$ و a و b) ومن ثم تقدير نموذج التعديل الجزئي طويل الأجل.
مصادر البيانات:

اعتمد ابحاث علي البيانات الثانوية المنشورة سواء علي الموقع الإلكتروني لكل من وزارة التخطيط أو مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء علي شبكة المعلومات الدولية، والنشرات الإقتصادية لكل من البنك المركزي المصري والبنك الأهلي، هذا فضلاً عن نشرات التوظف والاجور وعدد ساعات العمل التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

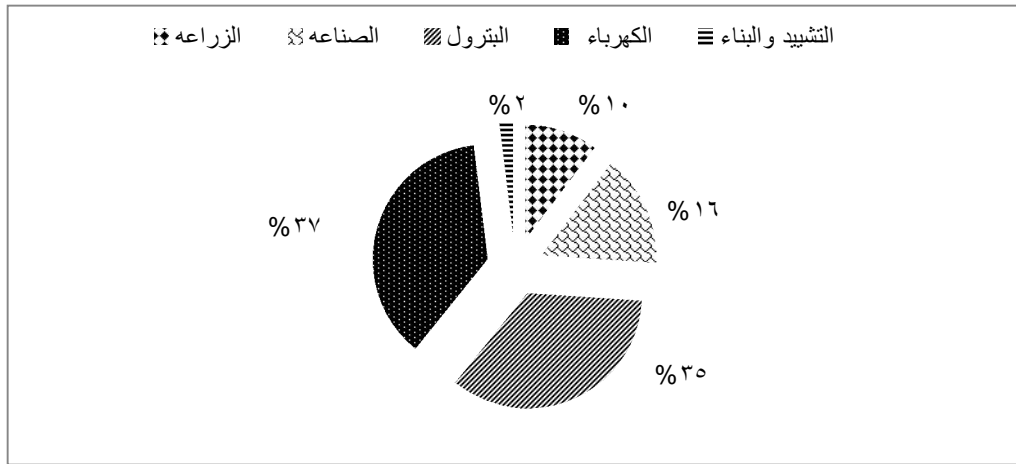
نتائج البحث:

أولاً: تطور قيمة الإستثمارات العامة للقطاعات الإقتصادية السلعية خلال فترة الدراسة:
١ - قطاع الزراعة:

بلغ متوسط الإستثمارات العامة الموجهة لقطاع الزراعة خلال فترة الدراسة حوالي ١٠% من إجمالي الإستثمارات العامة للقطاعات السلعية البالغه حوالي ٣٥١٧٠٨ مليون جنيه كما هو موضح بالشكل رقم (1)، حيث يتبين بمطالعة الجدول رقم (1) أنها بلغت أدنى قيمة لها عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حوالي ٢٤٣٣،٧ مليون جنيه، وبلغت أقصى قيمة عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حوالي ٣٦٩٥،٥ مليون جنيه، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٣٠٢٠،٦٦ مليون جنيه خلال فتره الدراسة. ويشير نموذج الإتجاه الزمني العام المقدر، كما هو موضح في الجدول رقم (٢)، إلى أن قيمة الإستثمارات العامة لقطاع الزراعة تتناقص بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي ٥١،٧٢ مليون جنيه، بمعدل نقص سنوي بلغ حوالي ١،٧١% من متوسط قيمة الإستثمارات العامة للقطاع خلال فتره الدراسة، كما أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي ٣١،٢% من التغيرات الحادثة في قيمة الإستثمارات العامة لقطاع الزراعة خلال فتره الدراسة.

٢ - قطاع الصناعة:

يوضح الشكل رقم (1) أن متوسط قيمة الإستثمارات العامة لقطاع الصناعة بلغ حوالي ١٦% خلال فترة الدراسة من إجمالي الإستثمارات العامة للقطاعات السلعية البالغه حوالي ٣٥١٧٠٨ مليون جنيه، حيث يتبين من مطالعة البيانات الواردة بالجدول رقم (1) أن الإستثمارات العامة لقطاع الصناعة قد بلغت أقصاها عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ حوالي ٧٣٠٥ مليون جنيه، وبلغت أدناها عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ حوالي ٢٠١٣ مليون جنيه، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٤٦٠٦،٧٩ مليون جنيه خلال فتره الدراسة، ولم تثبت معنوية النموذج المقدر للاتجاه الزمني العام (جدول رقم ٢).



شكل رقم (١): الأهمية النسبية لقيمة الاستثمارات العامة بالقطاعات السلعية خلال فترة الدراسة

٣ - قطاع البترول:

يوضح الشكل رقم (١) أن متوسط قيمة الإستثمارات العامة لقطاع البترول خلال فترة الدراسة بلغ حوالي ٣٥% من إجمالي الإستثمارات العامة للقطاعات السلعية البالغه حوالي ٣٥١٧٠٨ مليون جنيه ، حيث يتبين بمطالعة البيانات الواردة فى الجدول رقم (١) أن الإستثمارات العامة لقطاع البترول قد بلغت أقصاها عام ٢٠١٣/٢٠١٢ حوالي ٢٦٦٩٥،٦ مليون جنيه، وبلغت أدناها عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالي ٨٥٤ مليون جنيه، بمتوسط سنوى بلغ حوالي ١٠٢٠١،٣٨ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

ويشير نموذج الإتجاه الزمني العام المقدر، والموضح فى الجدول رقم (٢) ، إلى أن قيمة الاستثمارات العامة لقطاع البترول تزيد بمقدار سنوى معنوي إحصائياً بلغ حوالي ١٢٥٢،١٣ مليون جنيه، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ١٢،٢٧% من متوسط قيمة الإستثمارات العامة للقطاع خلال فترة الدراسة، كما أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي ٣٥،٦% من التغيرات الحادثة في قيمة الإستثمارات العامة لقطاع البترول خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١): تطور الاستثمارات العامة بالمليون جنيه للقطاعات السلعية خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٢/٢٠١٣).

السنوات	الزراعة	الصناعة	البتترول	الكهرباء	التشييد والبناء
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٦٩٥،٥	٣٤٦١	٤٠٢٠	٢٨٤٥	٣٧٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢٢٠،٣	٢٥٢٦	٨٥٤	٣٢٤٥	٤٨٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٥٥٩	٢٠١٣	١٤٤٨	٧١٤٩	٢٨٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣١٧٠،١	٤٥١٢	٥١٥٥	٧٩٥١	٣٥٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٧٩٩،٧	٥٠٣٤	٨٣٦١	٧٩٤١	٤٢١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٤٣٣،٧	٥٦٥٦	١٠٦١٣	٧٦٢١	٤٧٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٨٤٩،٥	٥٨٧٧	٨٣٥٢	١٠٧٢٥	٦٦٠
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٧٤٣،٣	٦٩٣٦	٤٦٨٦	١٥٥٧٥	٩٣٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٨٧٨،١	٧٣٠٥	٢٠٩٣٦	١٦٨٦٣	١٠٦٣
٢٠١١/٢٠١٠	٣٢٧٥،٧	٤٨٨٧	١١٩٨٠	١٦٨٨٠	١٦٢
٢٠١٢/٢٠١١	٢٦٧٢،٧	٣٠٥٢	١٩٣١٦	١٨٤٠١	٨١٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٩٥٠،٤	٤٠٢٢،٥	٢٦٦٩٥،٦	١٥٦٦٢،٨	٨٦٧
المتوسط	٣٠٢٠،٦٦	٤٦٠٦،٧٩	١٠٢٠١،٣٨	١٠٩٠٤،٩	٥٧٥،٢٥

المصدر: موقع وزارة التنمية الاقتصادية علي شبكة المعلومات الدولية www.mop.gov.eg.

٤ - قطاع الكهرباء:

يوضح الشكل رقم (١) أن متوسط قيمة الإستثمارات العامة لقطاع الكهرباء خلال فترة الدراسة بلغ حوالي ٣٧% من إجمالي الإستثمارات العامة للقطاعات السلعية البالغة حوالي ٣٥١٧٠٨ مليون جنيه ، حيث يتبين من مطالعة البيانات الواردة بالجدول رقم (١) أن الإستثمارات العامة لقطاع الكهرباء قد بلغت أقصاها عام ٢٠١٢/٢٠١١ حوالي ١٨٤٠١ مليون جنيه، وبلغت أدناها عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حوالي ٢٨٤٥ مليون جنيه، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٠٩٠٤،٩ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

ويشير نموذج الإتجاه الزمني العام المقدر، والموضح في الجدول رقم (٢) ، أن قيمة الإستثمارات العامة لقطاع الكهرباء تزيد بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي ١١٧٤،٤٢ مليون جنيه، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ١٠،٧٧% من متوسط قيمة الإستثمارات العامة للقطاع خلال فترة الدراسة، كما أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي ٧٤،١% من التغيرات الحادثة في قيمة الإستثمارات العامة لقطاع الكهرباء خلال فترة الدراسة.

٥ - قطاع البناء والتشييد:

يوضح الشكل رقم (١) أن متوسط قيمة الاستثمارات العامة لقطاع البناء والتشييد خلال فترة الدراسة بلغت حوالي ٢% من إجمالي الاستثمارات العامة للقطاعات السلعية البالغة حوالي ٣٥١٧٠٨ مليون جنيه ، حيث يتبين من مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (١) أن الاستثمارات العامة لقطاع البناء والتشييد قد بلغت أقصاها عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ حوالي ١٠٦٣ مليون جنيه، وبلغت أدناها عام ٢٠١١/٢٠١٠ حوالي ١٦٢ مليون جنيه، بمتوسط سنوي بلغ حوالي ٥٧٥،٢٥ مليون جنيه خلال فترة الدراسة.

ويشير نموذج الإتجاه الزمني العام المقدر، والموضح بالجدول رقم (٢) ، إلى أن قيمة الإستثمارات العامة لقطاع البناء والتشييد تزيد بمقدار سنوي معنوي إحصائياً بلغ حوالي ٤٢،٥٠٤ مليون جنيه، بمعدل زيادة سنوي بلغ حوالي ٧،٣٨% من متوسط قيمة الإستثمارات العامة للقطاع خلال فترة الدراسة، كما أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن مسئولة عن حوالي ٣٤،٧% من التغيرات الحادثة في قيمة الإستثمارات العامة لقطاع البناء والتشييد خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٢): معادلات الإتجاه الزمني العام للاستثمارات العامة للقطاعات السلعية بالمليون جنيه خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠١٢/٢٠١٣).

المتغير	النموذج	مقدار التغير	معدل التغير %	ر	ف
الزراعة	ص = ٣٣٦٦،٦٣ - ٥١،٧٢ س *(٢،٢-)	-٥١،٧٢	-١،٧١	٠،٣١٢	*٤،٩٩
الصناعة	ص = ٣٢٨٧،٤٧ + ١٩١،٣٤ س (١،٦٦)	--	--	٠،٢٠٢	٢،٧٧
البترول	ص = ٨٠٠،٨٦ + ٢٥٢،١٣ س *(٢،٤٦٦)	١٢٥٢،١٣	١٢،٢٧	٠،٣٥٦	*٦،٠٨
الكهرباء	ص = ٢٧٥٧،٠٩ + ١١٧٤،٤٢ س ** (٥،٦١١)	١١٧٤،٤٢	١٠،٧٧	٠،٧٤١	**٣١،٤٨
البناء والتشييد	ص = ٢٩٥،٤٥ + ٤٢،٥٠٤ س *(٢،٤١٧)	٤٢،٥٠٤	٧،٣٨	٠،٣٤٧	*٥،٨٤١

* معنوي عند مستوي ٠،٠٥ ، ** معنوي عند مستوي ٠،٠١

تشير ص إلى القيم التقديرية للمتغير موضع الدراسة، تشير س إلى عنصر الزمن بالسنوات.
المصدر: حسب من بيانات الجدول رقم (١).

ثانياً: دراسة التباين في قيمة الإستثمارات العامة بين القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة:

لتحديد مدي وجود تباين في قيمة الإستثمارات العامة التي توجهها الدولة للقطاعات السلعية المختلفة تم الاستعانة بتحليل التباين في اتجاه واحد، حيث تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٣) إلي وجود فروق معنوية مؤكدة إحصائياً في قيمة الإستثمارات العامة بين القطاعات السلعية وبعضها.

جدول رقم (٣): نتائج تحليل التباين في قيمة الإستثمارات العامة بالمليون جنيه بين القطاعات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٢/٢٠١٣).

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	التباين	ف
بين القطاعات	٤	١٠ × ١,٠٠٧	١٠ × ٢,٥	** ١٢,٧١
داخل القطاعات	٥٦	١٠ × ١,١	١٠ × ١,٩	

** معنوية عند مستوي معنوية ٠,٠١.

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١).

ونظراً لأن معنوية النموذج لا تعني بالضرورة وجود فروق معنوية في قيمة الإستثمارات العامة بين كل القطاعات السلعية ، لذا فإنه تم الاستعانة بأحد الإختبارات البعدية وهو إختبار دنكان لإختبار المدى المتعدد لتوضيح الفروق بين القطاعات السلعية وبعضها، حيث يتبين من نتائج إختبار دنكان المدونة بالجدول رقم (٤)، أن كل من قطاع الكهرباء والبتروك يأتي في المرتبة الأولى بمتوسط بلغ ١٠٩٠٤,٩ ، ١٠٢٠,٣٨ مليون جنيه لكل منهما علي الترتيب، ويأتي كل من قطاع الصناعة والزراعة في المرتبة الثانية بمتوسط بلغ ٤٦٠٦,٨ ، ٣٠٢٠,٦٦ مليون جنيه لكل منهما، كما يشترك قطاع الزراعة مع قطاع البناء والتشييد في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط بلغ ٣٠٢٠,٦٦ و ٥٧٥,٢٥ مليون جنيه لكل منهما علي الترتيب.

جدول رقم (٤): نتائج إختبار دنكان لقيمة الإستثمارات العامة بالمليون جنيه بين القطاعات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٢/٢٠١٣).

المرتبة	الأولي	الثانية	الثالثة
الكهرباء	١٠٩٠٤,٩		
البتروك	١٠٢٠,٣٨		
الصناعة		٤٦٠٦,٨	
الزراعة		٣٠٢٠,٦٦	٣٠٢٠,٦٦
البناء والتشييد			٥٧٥,٢٥
معنوية الفروق	٠,٦٩٨	٠,٣٨٣	٠,١٨٤

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١).

ثالثاً: دراسة التباين في الكفاءة بين القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة:

لتحديد الإستراتيجية التي تتخذها الدولة لتوزيع الإستثمارات العامة بين القطاعات السلعية وهل يتم التوزيع وفقاً للقطاعات الأكثر كفاءة أم لا؟ فإنه يتم في هذا الجزء تحليل التباين أو الإختلاف في الكفاءة بين القطاعات السلعية بإستخدام معيارين للكفاءة الاقتصادية.

١ - معامل التوظيف:

أحد معايير الكفاءة الذي يعكس مقدار الاستثمار اللازم لتوظيف عامل واحد بالقطاع، يحسب كما يلي:

$$\text{معامل التوظيف} = \frac{\text{إجمالي قيمة رأس المال المستثمر بالأسعار الجارية في سنة ما في قطاع ما}}{\text{عدد العمال في نفس السنة لنفس القطاع}}$$

وكما زادت قيمته عكس ذلك إنخفاض كفاءة القطاع، وتم الإستعانة بهذا المعامل لأنه يعكس مدي إهتمام الدولة بحل مشكلة البطالة، فالقطاع ذو معامل التوظيف الأقل لابد للدولة أن توجه إليه المزيد من الإستثمارات لتوظيف أكبر عدد ممكن من العمال.

جدول رقم (٥): معامل التوظيف بالجنيه للقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢).

معامل التوظيف					السنوات
التشييد والبناء	الكهرباء	البتترول	الصناعة	الزراعة	
١٤٢٧,٥	٣٦١٧١,٦	١٤٠١٣٢,١	٣١٤٩,١	١٩٢٩,٦	٢٠٠٢/٢٠٠١
١٣٨٦,٩	٢٨٧٥٠	١٥٤٧٥٦,٧	٣٤٠٢,٨	١٢٧٦,٢	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٧٧٥,١	٥٢٦٨١	٢٠٧٤٣٨,٨	٢٦٨١,٩	١٤٨٦,٨	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٨٢٧,٤	٥٥٢١٥,٣	١٧٩٥٧٤	٥٤٤٥,٢	١٤٣٨,٨	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٢٨٠,٤,١	٥٤٠٩٤	٣٤٣٢١٥,٦	٥٩٦٠,٥	١٥٣٦,٨	٢٠٠٦/٢٠٠٥
١٦٢٤٤,٢	٥١١٤٧,٧	٣٠٠١٣٣,٣	١٦٥٣٢,٤	١٤٦٠,٩	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٢٠٩٨,١	٧٠٥٥٩,٢	٣٤٨١١٤,٢	١٥٩٥٠,٢	١٤٨٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٢٣٣٩,٦	٩٩٦٤٨,١	٣١٥٦٥٢,٨	١٠٦٠٤,٧	١٢٣٧,٥	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٢٣٣٢,٢	٤٨٨٠٩,٢	٤٧٨٨٨٢,٨	٨٥٢٠,٧	١١٨٥,١	٢٠١٠/٢٠٠٩
٣٠٨١,٣	٤٩٩٤٠,٨	٣٣١٣٠,٣,٧	٧٥٩٣,٣	١١٨١,٥	٢٠١١/٢٠١٠
٨٦٩,٥	٥٦٤٤٤,٨	٤٧٥٧١٣,٢	٧٠٣٨,١	٩١٩,٥	٢٠١٢/٢٠١١
٩٧٤,٩	٥٦٥٠,٥	٤٧٨٠١٣,٣	٧١١٠	١٣٧٠	٢٠١٣/٢٠١٢
١٧١١,٧٣	٥٤٩٩٧,٢	٣١٢٧٤٤,٢١	٧٨٣٢,٤١	١٣٧٥,٨١	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من: بيانات الجداول رقم (١ ، ٢) بالملحق.

ويوضح الجدول رقم (٥) تطور معامل التوظيف للقطاعات السلعية خلال فترة الدراسة، حيث يتبين أنه بلغ في قطاع الزراعة أقصى قيمة له حوالي ١٩٢٩,٦ جنيه عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، وأدنى قيمة له عام ٢٠١٢/٢٠١١ بحوالي ٩١٩,٥ جنيه بمتوسط بلغ حوالي ١٣٧٥,٨١ جنيه خلال فترة الدراسة، كما بلغ في قطاع الصناعة أقصى قيمة له حوالي ١٦٥٣٢,٤ جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وأدنى قيمة له حوالي ٢٦٨١,٩ جنيه عام ٢٠٠٤/٢٠٠٣ بمتوسط بلغ حوالي ٧٨٣٢,٤١ جنيه خلال فترة الدراسة، أما قطاع البترول فقد بلغ معامل التوظيف له أقصى قيمة عام ٢٠١٣/٢٠١٢ بحوالي ٤٧٨٠١٣,٣ جنيه وأدنى قيمة عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بحوالي ١٤٠١٣٢,١ جنيه بمتوسط بلغ حوالي ٣١٢٧٤٤,٢١ جنيه خلال فترة الدراسة، وقد بلغ هذا المعامل لقطاع الكهرباء أقصى قيمة له عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بحوالي ٩٩٦٤٨,١ جنيه، وأدنى

قيمة له عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بحوالي ٢٨٧٥٠ جنيته ، بمتوسط بلغ حوالي ٥٤٩٩٧،٢٢ جنيته خلال فترة الدراسة، أما قطاع البناء والتشييد فقد بلغ معامل التوظيف له أقصى قيمة عام ٢٠١١/٢٠١٠ بحوالي ٣٠٨١،٣ جنيته، وأدنى قيمة له عام ٢٠١٢/٢٠١١ بحوالي ٨٦٩،٥ جنيته، بمتوسط بلغ حوالي ١٧١١،٧٢ جنيته خلال فترة الدراسة.

وللوقوف علي مدي وجود تباين في معامل التوظيف بين القطاعات السلعية في مصر خلال فترة الدراسة، تم إجراء تحليل التباين في إتجاه واحد، حيث يوضح الجدول رقم (٦) وجود فروق معنوية مؤكدة إحصائياً في معامل التوظيف بين القطاعات السلعية وبعضها.

جدول رقم (٦): التباين في معامل التوظيف بالجنية بين القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢).

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	التباين	ف
بين القطاعات	٤	١١٠×٨،٧٢٢	١١٠×٢،١٨	**٧١،٢٦
داخل القطاعات	٥٦	١١٠×١،٧١٣	١٠×٣،٠٦	

** معنوية عند مستوي معنوية ٠،٠١.

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٥).

ونظراً لأن معنوية النموذج بالكامل لا تعني وجود فروق معنوية بين كل القطاعات السلعية في معامل التوظيف، لذا فإنه تم الاستعانة بأحد الإختبارات البعدية وهو إختبار دنكان لإختبار المدى المتعدد لتوضيح التباين والإختلاف في قيمة معامل التوظيف بين القطاعات السلعية، حيث يتبين من جدول رقم (٧) أن كل من قطاع الزراعة والبناء والتشييد وقطاع الصناعة يأتي في المرتبة الأولى، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الكهرباء، كما يأتي قطاع البترول في المرتبة الثالثة والأخيرة.

جدول رقم (٧): نتائج إختبار دنكان لقيمة معامل التوظيف بالجنية بين القطاعات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢).

المرتبة	الأولي	الثانية	الثالثة
القطاع	١٣٧٥،٨١	٥٤٩٩٧،٢٢	٣١٢٧٤٤٤،٢١
الزراعة	١٧١١،٧٣		
البناء والتشييد	٧٨٣٢،٤١		
الصناعة			
الكهرباء			
البترول			
معنوية الفروق	٠،٧٨٩	١	١

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٥).

يتضح من ذلك أنه بالرغم من أن قطاع الزراعة يأتي في المرتبة الأولى كأحد أكثر القطاعات كفاءة من حيث قيمة الإستثمار الأقل اللازم لتوظيف عامل واحد إلا أنه يشترك في المرتبة الثانية والثالثة من حيث قيمة الاستثمار العام الموجه إليه (كما هو موضح بالجدول رقم ٤)، وبالرغم من إنخفاض كفاءة قطاع البترول حيث يأتي في المرتبة الأخيرة من حيث معامل التوظيف إلا أنه يأتي في المرتبة الأولى من حيث قيمة الاستثمارات العامة الموجه له،

الأمر الذي يعني أن الدولة لا تأخذ في الإعتبار عند توزيع الإستثمارات العامة علي القطاعات السلعية كفاءة القطاع في توظيف عمال أكثر بإستثمارات أقل.

٢-العائد علي الاستثمار:

أحد معايير الكفاءة الذي يعكس قيمة الناتج من وحدة نقدية واحدة من الإستثمار، ويحسب كمايلي:

$$\text{العائد علي الاستثمار} = \frac{\text{قيمة الناتج المحلي في سنة ما في قطاع ما}}{\text{قيمة الاستثمار في نفس السنة لنفس القطاع}}$$

وكلما ارتفعت قيمة هذا المعامل عن الواحد الصحيح، عكس ذلك ارتفاع كفاءة القطاع وقدرته علي توليد ناتج محلي أكبر من كل وحدة نقدية مستثمرة، تم الاستعانة بهذا المعامل لأنه يعكس رغبة الدولة في تحقيق أكبر ناتج محلي ممكن وبالتالي تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية، ومن ثم لا بد للدولة أن توجه القدر الأكبر من الإستثمارات للقطاعات ذات العائد الإستثماري الأكبر.

جدول رقم (٨): العائد علي الإستثمار بالجنيه للقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢-٢٠١٢/٢٠١٣).

معامل العائد علي الاستثمار					السنوات
التشييد والبناء	الكهرباء	البتترول	الصناعة	الزراعة	
٨،٣	١،١	٣،٥	٩،٥	٥،٧	٢٠٠٢/٢٠٠١
٨،٧	١،٥	٣،٦	٩،٧	٩،١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
١٥،٢	٠،٩	٣،٢	١٣،٨	٨،٤	٢٠٠٤/٢٠٠٣
١٥،٤	٠،٩	٤،٩	٧،١	٩،٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٤،٨	١	٥	٦،٨	٩،٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٩،٦	١،٢	٣،٢	٢،٧	١٠،٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٩،١	٠،٩	٣،٦	٣،٣	١٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧
١١،٥	٠،٨	٣،٩	٥،٥	١٩،٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨
١٢،٦	٠،٩	٢،٧	٧،٦	٢٣،٩	٢٠١٠/٢٠٠٩
١٠،٤١	١	٤،٣	٩،١	٢٧،٨	٢٠١١/٢٠١٠
٣٩،٧	١	٣،٧	١٠،٦	٤٠،٦	٢٠١٢/٢٠١١
٢٣،٤٩	١،٣٥	٤،٥٧	١٠،٤٥	٢٩،٠٢	٢٠١٣/٢٠١٢
١٤،٠٦	١،٠٤	٣،٨٧	٨،٠١	١٧،٢٨	المتوسط

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجداول أرقام (١ ، ٢) بالملحق.

وباستعراض البيانات الموضحة في الجدول رقم (٨) والتي تشير إلى تطور العائد علي الاستثمار للقطاعات السلعية خلال فترة الدراسة، يتبين أنه بلغ في قطاع الزراعة أقصى قيمة له حوالي ٤٠،٦ جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٢ ، وأدني قيمة له عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ حوالي ٥،٧ جنيه، بمتوسط بلغ حوالي ١٧،٢٨ جنيه خلال فترة الدراسة، وقد بلغ في قطاع الصناعة أقصى قيمة له حوالي ١٣،٨ جنيه عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤، وأدني قيمة له عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حوالي ٣،٣ جنيه ، بمتوسط بلغ حوالي ٨،٠١ جنيه خلال فترة الدراسة، أما قطاع البترول فقد بلغ هذا المعامل أقصى قيمة له عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالي ٥ جنيه، وأدني قيمة له عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ حوالي ٢،٧ جنيه ، بمتوسط بلغ حوالي ٣،٨٧ جنيه خلال فترة الدراسة، وقد بلغ هذا المعامل أقصى قيمة له بقطاع الكهرباء عام ٢٠١٢/٢٠١٣ حوالي ١،٣٥ جنيه، وأدني قيمة له عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حوالي ٠،٨ جنيه، بمتوسط بلغ حوالي ١،٠٤ جنيه خلال فترة الدراسة، أما قطاع البناء والتشييد فقد بلغ هذا المعامل أقصى قيمة له عام ٢٠١١/٢٠١٢ حوالي ٣٩،٧ جنيه، وأدني قيمة له عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حوالي ٤،٨ جنيه، بمتوسط بلغ حوالي ١٤،٠٦ جنيه خلال فترة الدراسة.

وللوقوف علي مدي تباين العائد علي الإستثمار بين القطاعات السلعية خلال فترة الدراسة، تم إجراء تحليل التباين في إتجاه واحد، حيث يوضح الجدول رقم (٩) وجود فروق معنوية مؤكدة إحصائياً في هذا المعامل بين القطاعات السلعية.

جدول رقم (٩): التباين في العائد علي الإستثمار بالجنية بين القطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢).

مصدر الاختلاف	درجات الحرية	مجموع مربعات الانحرافات	التباين	ف
بين القطاعات	٤	٢٤٧٠,٣	٦١٧,٥٧	١٢,٦٣**
داخل القطاعات	٥٦	٢٧٣٨,١٦	٤٨,٨٩	

** معنوية عند مستوي معنوية ٠,٠١.
المصدر: حسب من بيانات الجدول رقم (٨).

ونظراً لأن معنوية النموذج بالكامل لا تعني وجود فروق معنوية بين القطاعات السلعية كلها، فقد تم الإستعانة بأحد الإختبارات البعدية وهو إختبار دنكان لأختبار المدى المتعدد، لتحديد مدي وجود تباين في قيمة معامل العائد علي الإستثمار بين القطاعات السلعية، حيث يتبين من جدول رقم (١٠) أن كل من قطاع الزراعة وقطاع البناء والتشييد يأتيان في المرتبة الأولى، بينما يأتي في المرتبة الثانية كل من قطاع الصناعة والبتروك، كما يأتي قطاع البترول أيضاً مع قطاع الكهرباء في المرتبة الثالثة والأخيرة.

جدول رقم (١٠): نتائج إختبار دنكان لمعامل العائد علي الإستثمار بالجنية بين القطاعات السلعية خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢).

المرتبة	الأولي	الثانية	الثالثة	القطاع
	١٧,٢٨			الزراعة
	١٤,٠٦			البناء والتشييد
		٨,٠١		الصناعة
		٣,٨٤	٣,٨٤	البتروك
			١,٠٤	الكهرباء
معنوية الفروق	٠,٤٠٤	٠,١٦٤	٠,٢٥٤	

المصدر: حسب من بيانات الجدول رقم (٨).

ومما تقدم يتبين أنه بالرغم من أن كل من قطاع الزراعة والبناء والتشييد يأتيان في المرتبة الأولى كأكثر القطاعات كفاءة من حيث العائد علي الجنيه المستثمر إلا أن كل منهما يأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة في قيمة الإستثمارات العامة الموجهة لهما، وبالرغم من أن كل من قطاع الكهرباء والبتروك يأتيان في المرتبة الأخيرة كأقل القطاعات كفاءة من حيث معامل العائد علي الإستثمار إلا أنهما يأتيان في المرتبة الأولى كأكثر القطاعات التي توجه لها الدولة الإستثمارات العامة، وهذا يشير إلى وجود إختلالات واضحة في طريقة توزيع الإستثمارات العامة على قطاعات المختلفة، الامر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسات توزيع الإستثمارات العامة على القطاعات السلعية المختلفة حتى يمكن الحصول على أقصى إستفادة ممكنة.

رابعاً: تقدير المستوي المستهدف للإستثمارات العامة في القطاع الزراعي بإستخدام نموذج نيرلوف المعدل خلال فترة الدراسة:

يمكن تحديد القدر المستهدف من الإستثمارات العامة (Y) في قطاع الزراعة في ضوء بعض المتغيرات الإقتصادية التي أهمها:

١-متغيرات داخل قطاع الزراعة: كإجمالي الإستثمارات العامة في قطاع الزراعة للعام السابق (Y_{t-1}) ، حجم السوق بالقطاع الزراعي معبراً عنه بنسبة الناتج المحلي الزراعي للناتج المحلي الإجمالي (X_1)، درجة إنفتاح السوق علي العالم الخارجي معبراً عنه بنسبة التجارة الخارجية الزراعية للناتج المحلي الزراعي (X_2).

٢-متغيرات خارج قطاع الزراعة: منها معايير اقتصادية كلية كدرجة إستقرار سعر الصرف (X_3)، متغير يعبر عن السياسة النقدية للدولة كمعدل التضخم (X_4) ، متغير يعبر عن السياسة المالية للدولة معبراً عنه بنسبة العجز في الموازنة العامة إلي الناتج المحلي الإجمالي (X_5)، سعر الخصم (X_6)، إجمالي قيمة الإستثمارات العامة التي توجه الدولة للقطاعات السلعية (X_7).
وبإجراء تحليل الإنحدار المتعدد المرحلي بين الإستثمار الزراعي العام كمتغير تابع (Y_t) ومجموعة المتغيرات التفسيرية السابق الإشارة إليها كمتغيرات مستقلة في الصورة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة، بغرض تحديد أكثر المتغيرات تفسيراً للتغير الحادث في العامل التابع ، تبين أفضلية النموذج اللوغاريتمي المزدوج في تمثيل النموذج الموضح في الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١): التقدير الإحصائي لنموذج التعديل الجزئي للإستثمار العام في قطاع الزراعة خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٢/٢٠١٣).

النموذج	المعادلة	معامل التكيف λ	متوسط فترة الإبطاء $\frac{1-\lambda}{\lambda}$	R^2	F	D.W
قصير الأجل	$\text{Ln}\hat{y}_t = 5.71 - 0.29 \text{Ln}y_{t-1} + 1.72 \text{Ln} X_1$ (1.2) (4)*	0.71	0.41	0.60	9.12**	2.34
التعديل الجزئي	$\text{Ln}\hat{y}_t = 8.04 + 2.422 \text{Ln} X_1$					

(*) معنوي عند مستوي ٠,٠٥ ، (**) معنوي عند مستوي معنوية ٠,٠١ .
 \hat{Y} تمثل المستوي المستهدف للإستثمار العام لقطاع الزراعة في العام الحالي.
() الأرقام بين الأقواس تشير إلي قيمة (t) المحسوبة.
المصدر: جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق.

وبإستعراض البيانات الموضحة بالجدول رقم (١١) يتضح ما يلي:

- ١- معنوية النموذج المقدر عند مستوي معنوية ١% ، كما إن ٦٠% من التغيرات التي تحدث في الإستثمارات العامة لقطاع الزراعة في الأجل القصير مسئول عنها التغيرات الحادثة في كل من الإستثمار العام للسنة السابقة (Y_{t-1}) ونسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (X_1) معاً.
- ٢- يقدر معامل التكيف الجزئي (λ) بحوالي ٠,٧١ ، مما يشير إلى أن ٧١% من الفجوة بين الوضع الفعلي والمستهدف يتم تعديلها خلال فتره زمنية واحدة.
- ٣- يقدر متوسط فترة الإبطاء اللازمة للتغير من الوضع الفعلي إلي الوضع المستهدف حوالي ٤١,٤١ سنة.
- ٤- يتم تقدير نموذج التعديل الجزئي بإستخدام قيمة معامل التكيف الجزئي (λ) كما سبق في الأسلوب البحثي ، بقسمة معاملات $\text{Ln} X_1$ و $\text{Ln} y_{t-1}$ والحد الثابت على (λ).
- ٥- يوضح نموذج التعديل الجزئي أن تغير مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل بنسبة ١٠% يؤدي إلى زيادة قيمة الإستثمار العام المستهدف لقطاع الزراعة بنسبة ٢٤,٢%.

جدول رقم (١٢): المستوي المستهدف و المستوي الفعلي للاستثمارات العامة بالمليون جنيه لقطاع الزراعة في مصر خلال الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٢ - ٢٠١٢/٢٠١٣).

السنوات	الاستثمار المستهدف	الاستثمار الفعلي	نسبة المستهدف للفعلي %
٢٠٠٢/٢٠٠١	٧١٠٥،٤١	٣٦٩٥،٥	١،٩٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٩٧٦،٩٦	٣٢٢٠،٣	٢،١٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥٨٣٤،٨١	٣٥٥٩	١،٦٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥٥٤٩،٠٢	٣١٧٠،١	١،٧٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٤٨٥٧،٥١	٢٧٩٩،٧	١،٧٣
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٢٦٨،١٩	٢٤٣٣،٧	١،٧٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤١٨٠،٠٨	٢٨٤٩،٥	١،٤٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٠٩٤،٤١	٢٧٤٣،٣	١،٨٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٤٧٩١،١٥	٢٨٧٨،١	١،٦٦
٢٠١١/٢٠١٠	٥٢٣٩،٩١	٣٢٧٥،٧	١،٥٩
٢٠١٢/٢٠١١	٥١٩٤،٩٨	٢٦٧٢،٧	١،٩٤
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٢٣٢،٣	٢٩٥٠،٤	١،٧٧
المتوسط	٥٣٦٠،٣٩	٣٠٢٠،٦٦	١،٧٦

المصدر: جمعت وحسبت من: بيانات الجدول رقم (١)، المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (١١).

وباستخدام نموذج التعديل الجزئي الموضح في الجدول رقم (١١) يمكن تقدير المستوي المرغوب من الإستثمارات العامة في قطاع الزراعة ومقارنته بالمستوي الفعلي، حيث يتبين كما هو موضح في الجدول رقم (١٢) ، أن المستوي المرغوب من الإستثمارات العامة في قطاع الزراعة في مصر يفوق نظيره الفعلي ، حيث بلغ متوسط المستوي المستهدف من الإستثمارات العامة خلال فترة الدراسة حوالي ٥٣٦٠،٤ مليون جنيه بينما بلغ نظيره الفعلي لنفس الفترة حوالي ٣٠٢٠،٦٦ مليون جنيه ، وقد بلغ متوسط نسبة المستوي المستهدف من الإستثمارات العامة لنظيرها الفعلي خلال فترة الدراسة حوالي ١،٧٦%.

خامساً: العوامل المحددة للاستثمارات الزراعية الخاصة والأجنبية في قطاع الزراعة خلال فترة الدراسة:

تتحدد الإستثمارات الزراعية سواء الخاصة أو الأجنبية بمجموعة من المتغيرات المستقلة يمكن عرضها كما يلي:

١ -متغيرات داخل القطاع الزراعي:

- مدي إنفتاح السوق المحلي للقطاع معبراً عنه بنسبة التجارة الخارجية الزراعية للنتائج المحلي الزراعي X_1 .
 - إنفاق الدولة علي البنية الأساسية للقطاع معبراً عنه بنسبة الاستثمار العام الزراعي للنتائج المحلي الزراعي لسنة سابقة X_2 .
 - مدي جاذبية السوق المحلي للقطاع معبراً عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاع (معدل النمو الإقتصادي) X_3 .
 - تكلفة وحدة العمل X_4 .
 - العائد علي الإستثمار الخاص X_5 .
 - أسعار الفائدة علي القروض الزراعية X_6 .
- #### ٢ -متغيرات خارج القطاع الزراعي تتعلق بوضع الدولة:
- درجة استقرار سعر الصرف معبراً عنه بسعر الصرف X_7 .
 - مؤشر السياسة النقدية معبراً عنه بمعدل التضخم X_8 .

وقد تم إجراء تحليل النموذج باستخدام تحليل الإنحدار المتعدد المرحلي في الصورة الخطية واللوغاريتمية المزدوجة في سبيل تحديد أهم العوامل المستقلة تأثيراً على العامل التابع، وقد تبين معنوية النموذج اللوغاريتمي المزدوج كما هو موضح في الجدول رقم (١٣):

جدول رقم (١٣): أهم العوامل المحددة للاستثمارات الزراعية الخاصة والأجنبية في قطاع الزراعة خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢)

F	R ²	النموذج	العامل التابع
28.43**	0.83	$Y = 11.32 X_2^{0.6} X_5^{0.75}$ (7.3)** (5.6)**	الاستثمارات الزراعية الخاصة
25.9**	0.694	$Y = 6.6 X_2^{1.5}$ (5.1)**	الاستثمارات الزراعية الأجنبية

المصدر: حسب من بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق.

١- الاستثمارات الزراعية الخاصة:

تبين من نتائج النموذج المقدر والموضحة في الجدول رقم (١٣)، أن التغيرات الحادثة في ما تنفقه الدولة على البنية الأساسية بقطاع الزراعة لسنة سابقة والعائد على الاستثمار الخاص معاً مسئولان عن حوالي ٨٣% من التغيرات الحادثة في الاستثمارات الزراعية الخاصة، كما أن زيادة إجمالي إنفاق الدولة على البنية الأساسية بقطاع الزراعة بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الزراعية الخاصة بنسبة ٦%، كما أن زيادة العائد على الاستثمار الخاص بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الزراعية الخاصة بنسبة ٧,٥%، وقد تأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر.

٢- الاستثمارات الزراعية الأجنبية:

تبين من نتائج النموذج المقدر والموضحة في الجدول رقم (١٣)، أن التغيرات الحادثة في ما تنفقه الدولة على البنية الأساسية لسنة سابقة مسئول عن حوالي ٦٩,٤% من إجمالي التغيرات الحادثة في الاستثمارات الزراعية الأجنبية، كما أن زيادة إجمالي إنفاق الدولة على البنية الأساسية بقطاع الزراعة بنسبة ١٠% تؤدي إلى زيادة الاستثمارات الزراعية الأجنبية بنسبة ١٥%، وقد تأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر.

مما تقدم يتبين الدور الذي يلعبه الاستثمار العام كمحفز ومكمل لكل من الاستثمارات الزراعية الخاصة سواء المحلية أو الأجنبية، لذا فإن البحث يوصى بضروره تغيير إستراتيجيه الدولة لتوزيع الاستثمارات العامة على القطاعات السلعيه المختلفه بما يحقق أقصى كفاءة إقتصاديّه، ويجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة لتحقيق التّميّه الإقتصاديّه المنشوده.

المخلص

بالرغم من أهمية قطاع الزراعة في الإقتصاد المصري إلا أن إهتمام الحكومات المتعاقبة بهذا القطاع الحيوي لا يتناسب مع أهميته، حيث تناقصت قيمة الاستثمارات العامة الموجه لقطاع الزراعة والذي يعتبر أهم مصدر لتمويل البنية الأساسية اللازمة للتّميّه الزراعيه ورفع معدلات الإنتاج الزراعي، لذا فإن البحث إستهدف الإجابة على التساؤلات الآتية: هل هناك فروق معنويه في قيمة الاستثمارات العامة بين القطاعات السلعيه وبعضها؟ وهل يتم توزيع الاستثمارات العامة في مصر على القطاعات الإقتصاديّه وفقاً لمعامل التوظيف أم لمعدل الإستثمار؟ وما مقدار الإستثمار العام المستهدف في قطاع الزراعة وفقاً لأهم العوامل المحدده له؟ وما مدي إنحراف الإستثمار العام الفعلي عن نظيره المستهدف؟ وهل تؤثر قيمه الاستثمارات العامة في قطاع الزراعة على مقدار الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي المستثمر فيه؟، ولقد تبين من نتائج البحث وجود فروق معنويه مؤكده إحصائياً في قيمة الاستثمارات العامة بين القطاعات السلعيه وبعضها، كما تبين أنه بالرغم من أن قطاع الزراعة يأتي في المرتبة الأولى كأحد أكثر القطاعات كفاءة من حيث قيمة الإستثمار الأقل اللازم لتوظيف عامل واحد إلا أنه يشترك في المرتبة الثانية والثالثة من حيث قيمة الإستثمار العام الموجه إليه، كما أنه

بالرغم من أن كل من قطاع الزراعة والبناء والتشييد يأتيان في المرتبة الأولى كأكثر القطاعات كفاءة من حيث العائد علي الجنيه المستثمر إلا أن كل منهما يأتي في المرتبة الثالثة والأخيرة من حيث قيمة الاستثمارات العامة الموجه لهما، كما تبين أن المستوي المرغوب من الاستثمارات العامة في مصر يفوق نظيره الفعلي ، حيث بلغ متوسط نسبة المستوي المستهدف من الاستثمارات العامة لنظيرها الفعلي خلال فترة الدراسة حوالي ١,٧٦%، مما يشير إلى حاجة قطاع الزراعة لتلقى المزيد من الاستثمارات العامة، كما اتضح بدراسة أهم العوامل المحددة للإستثمارات الخاصه والأجنبية في قطاع الزراعة خلال فترة الدراسة أن زيادة إجمالي إنفاق الدولة علي البنية الأساسية بقطاع الزراعة بنسبة ١٠% تؤدي إلي زيادة الإستثمارات الزراعية الخاصة بنسبة ٦% ، كما أن زيادة العائد علي الاستثمار الخاص بنسبة ١٠% تؤدي إلي زيادة الإستثمارات الزراعية الخاصة بنسبة ٧.٥%، وأن زيادة إجمالي إنفاق الدولة علي البنية الأساسية بقطاع الزراعة بنسبة ١٠% تؤدي إلي زيادة الإستثمارات الزراعية الأجنبية بنسبة ١٥%.

المراجع

أولاً: الرسائل والابحاث والكتب العلمية:

- ١- أحمد أبو اليزيد الرسول (دكتور)، الإستثمار العام والخاص في الزراعة المصرية دراسة قياسية،(١٩٧٥-١٩٩٧/٩٦)، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني، العدد الأربع والأربعون، ١٩٩٩ .
- ٢- سالم توفيق النجفي (دكتور) ، محمد صالح تركي قويش (دكتور)، مقدمة في اقتصاد التنمية ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل، ١٩٩٩ .
- ٣- عبد التواب اليماني (دكتور) ، محمود محمد فواز (دكتور) ، محددات الإستثمار بقطاع الزراعة في مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث الزراعية ، جامعة عين شمس ، المجلد الأول، العدد الثاني، ١٩٩٣ .
- ٤- عثمان بن سعد النشوان (دكتور)، عادل محمد خليفه غانم (دكتور)، السياسات والقياسات البيئية الاقتصادية (دراسة تطبيقية في مصر والمملكة العربية السعودية)، قسم الإقتصاد الزراعي ،كلية علوم الأغذية والزراعة، جامعة الملك سعود.
- ٥- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، نموذج قياس محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر، يونيو ٢٠٠٤ .
- ٦- مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، السياسات المقترحة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، يوليو ٢٠٠٤ .
- ٧- محمد خيرى العشرى (دكتور)، محمد غريب مهدى (دكتور)، فاطمة محمد أحمد، دراسة إقتصادية عن معايير كفاءة الإستثمار فى القطاع الزراعى المصرى، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعى، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع، ديسمبر ٢٠٠٩ .
- ٨- محمد على شطا (دكتور)، شهيناز عيد موسى (دكتور)، تحليل قياسي للإستثمار الفعلى والمستهدف فى القطاع الزراعى المصرى، مجلة جامعة المنصورة للبحوث الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد الثانى عشر، العدد الاول، ٢٠١٠ .

ثانياً : النشرات والدوريات:

- ١- البنك الأهلى المصرى، النشرة الإقتصادية ، أعداد مختلفة.
- ٢- البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفة .
- ٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، نشرة التوظف والأجور وعدد ساعات العمل، أعداد مختلفة .

ثالثاً : مواقع على شبكة الإنترنت :

- ١- موقع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء www.Idsc.gov.eg .
- ٢- موقع وزارة التخطيط ، www.mop.gov.eg .

الملاحق

جدول رقم (1): تطور إجمالي الإستثمارات بالمليون جنيهه بالقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢).

السنوات	الزراعة	الصناعة	البتترول	الكهرباء	التشييد والبناء
٢٠٠٢/٢٠٠١	٩٥٩٤	٦٦٥١	٧٤٢٧	٤٨٤٧	١٩١٠
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٦٤٠٤	٧٤٠١	٨٥٨٩	٣٩١٠	١٩٠٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٧٥٥٩	٦٠٤٥	١٢٧١٦	٧٣٤٩	١٠٨٩
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٧٤٢٠	١٢٧٢٠	١٢٢٢٩	٧٩٥١	١١٨٩
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٨٠٤٤	١٤٥١٤	٢٦٢٥٦	٧٩٤١	٤١٣٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٧٧٩١	٤١٩٥١	٢٧٠١٢	٧٦٢١	٢٤٤٧
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٨٠٧٠	٤٢٣٠٠	٣٦٥٥٢	١٠٧٢٥	٣٣١٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٨٦٢	٢٩٦٩١	٣٨١٩٤	١٥٥٥٧٥	٣٨٣٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٦٧٣٤	٢٥٥٤٥	٦١٢٩٧	١٥٨٦٣	٤١٦٣
٢٠١١/٢٠١٠	٦٨٣٤	٢٣٧٦٧	٤٤٧٢٦	١٦٨٨٠	٥٧٦٢
٢٠١٢/٢٠١١	٥٣٧١	٢٢٥٢٩	٦٢٣٦٦	١٨٤٠١	١٦٩٩
٢٠١٣/٢٠١٢	٧٣٤٠	٢١١٩٠	٣٠٦٧٠	١٠٦٤٠	٢٨٦٠

المصدر: موقع وزارة التنمية الاقتصادية علي شبكة المعلومات الدولية www.mop.gov.eg.

جدول رقم (٢): تطور أعداد العمال والناجح المحلي للقطاعات السلعية في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢).

السنوات	عدد العمالة بالمليون عامل					الناجح المحلي للقطاعات السلعية بالمليار جنيهه					الناجح المحلي الإجمالي بالمليار جنيهه
	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع البتترول	قطاع الكهرباء	قطاع البناء والتشييد	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع البتترول	قطاع الكهرباء	قطاع البناء والتشييد	
٢٠٠٢/٢٠٠١	٤,٩٧٢	٢١١٢	٣٥	١٣٤	١٣٣٨	٥٨,٤	٦٧,٨٨	٣١,٥	٥,٩	١٦,٥٦	٣٥٤,٥
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٥,٠٢	٢١٧٥,٥	٥٥,٥	١٣٦	١٣٣٥	٦٣,٨	٧٢,٢	٤٢,٣	٦,٤	١٦,٦	٣٩٠,٦
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٥,٠٨٤	٢٢٥٥	٦١,٣	١٣٩,٥	١٤٠,٥	٦٩,٢	٨٣,٦	٥٧,٤	٦,٨	١٨,٥	٤٥٦,٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٥,١٥٧	٢٣٣٦,٦	٦٨,١	١٤٤,١	١٤٣٧	٧٥,٣	٩٠	٦٤	٧,٨	٢٠,١	٥٠٦,٥
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥,٢٣٤	٢٤٣٥	٦٧,٥	١٤٦,٨	١٤٧٥	٨١,٨	٩٨,٧	٨٩,٨	٨,٨	٢٣,٧	٥٨١
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥,٣٣	٢٥٣٧,٥	٩٠,٤	١٤٩,١	١٥٢٥	٩٩,٩	١١٤,٤	١٠٣,٦	٩,٨	٣٠,١	٧١٠,٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥,٤٢٧	٢٥٦٢,٥	١٠٥,٥	١٥٢	١٥٨٠	١١٣	١٣٩	١٣٣,٧	١١,٥	٣٦,٧	٨٥٥,٣
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥,٥٤	٢٧٩٩,٨	١٢١	١٥٦,٣	١٦٤٠	١٣٥,٥	١٦٤,٥	١٤٨	١٣	٤٤	٩٩٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	٥,٦٩	٢٩٩٩,٨	١٢٨	١٥٦,٣	١٧٨٥	١٦١	١٩٤	١٦٥,٧	١٤,٩	٥٢,٦	١١٥٠,٦
٢٠١١/٢٠١٠	٥,٧٨٤	٣١٣٠	١٣٥	١٥٦,٣	١٨٧٠	١٩٠	٢١٦	١٩٥	١٦,٨	٦٠	١٣٠٩
٢٠١٢/٢٠١١	٥,٨٤١	٣٢٠١	١٣١,١	١٥٦,٣	١٩٥٤	٢١٨	٢٣٨,٣	٢٦١,٦	١٩,١	٦٧,٤	١٥٠٨
٢٠١٣/٢٠١٢	٦,١٢	٣٢٢٥	١٣٤	١٥٦,٣	٢٠٣٣	٢٤٣,٣	٢٦٢,٥	٢٩٠,٧	٢١,٢	٧٦,٧	١٦٧٧

المصدر: ١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، نشرة التوظيف والأجور وعدد ساعات العمل، أعداد مختلفة.

٢- موقع وزارة التنمية الاقتصادية علي شبكة المعلومات الدولية www.mop.gov.eg.

جدول رقم (٣): تطور أهم العوامل المحددة لقيمة الإستثمار العام في قطاع الزراعة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢).

السنوات	الاستثمار العام الزراعى بالمليون جنيه y	الاستثمار العام الزراعى بالمليون جنيه لسنة سابقة y_{t-1}	حجم السوق بالقطاع الزراعي بالمليون جنيه $x1$	مدى انفتاح السوق على العالم الخارجي بالمليون جنيه $x2$	سعر الصرف بالجنية $x3$	معدل التضخم % $x4$	نسبه العجز فى الموازنة العامة إلى الناتج المحلى الأجمالى $x5$	سعر الخصم % $x6$	أجمالى الاستثمار العام بالمليون جنيه $x7$
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٦٩٥,٥	٢٨٨٨,٣	١٦,٤٦	٢٠,٠٢	٤,٥٢	٢,٤	٥,٨	١١	٣٥٦٦٥,١
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢٢٠,٣	٣٦٩٥,٥	١٦,٣٣	٢١,٢٣	٤,٥	٣,٢	٦,٣	١٠	٣٤٤٥٧,١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٥٥٩	٣٢٢٠,٣	١٥,١٧	٢٣,١٧	٦,١٩	٤,١	٥,٩	١٠	٤٢٤٥٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣١٧٠,١	٣٥٥٩	١٤,٨٦	٢٣,٥٥	٥,٧٧	٤,٧	٩,٦	١٠	٥٠٠٣٩,٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٧٩٩,٧	٣١٧٠,١	١٤,٠٦	١٨,٩٦	٥,٧٥	٧,٢	٧,٩	٩	٤٩٤١٥,٩
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٤٣٣,٧	٢٧٩٩,٧	١٣,٣٣	٢٤,٢	٥,٧١	٨,٦	٧,٥	٩	٥٨٠٤١,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٨٤٩,٥	٢٤٣٣,٧	١٣,٢٢	٢٧,٧٤	٥,٦٨	٢٠,٢	٦,٨	٩	٧٠٤٥٤,٧
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٧٤٣,٣	٢٨٤٩,٥	١٤,٣٤	٢٥,٥٧	٥,٥٧	٩,٩	٦,٩	٨,٥	١٠١٦٦١,٢
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٨٧٨,١	٢٧٤٣,٣	١٣,٩٩	٢٦,٠٩	٥,٥٢	١٠,١	٨,١	٨,٥	١٠٥٠٨٩
٢٠١١/٢٠١٠	٣٢٧٥,٧	٢٨٧٨,١	١٤,٥١	٣٠,٧٢	٥,٨٢	١١,٨	٩,٥	٨,٥	٨٧٣٩٠,٣
٢٠١٢/٢٠١١	٢٦٧٢,٧	٣٢٧٥,٧	١٤,٤٦	٢٩,٣١	٦,٠١	٧,٣	١٠,٨	٩,٥	٩٢٥٤٥,٧
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٩٥٠,٤	٢٦٧٢,٧	١٤,٥١	٢٧,٨٦	٦,٨	٩,٨	١٣,٧	١٠,٢٥	٩٥٩٠٠

المصدر: ١- موقع وزارة التنمية الاقتصادية علي شبكة المعلومات الدولية www.mop.gov.eg

٢- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى، أعداد مختلفه.

٣- البنك الأهلى المصرى، النشره الإقتصاديّه، أعداد مختلفه.

جدول رقم (٤): تطور أهم العوامل المحددة لقيمة الإستثمار الخاص والأجنبي بقطاع الزراعة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٢/٢٠٠١ - ٢٠١٣/٢٠١٢).

السنوات	الاستثمارات الخاصة	الاستثمارات الأجنبية	مدى انفتاح السوق على العالم الخارجي بالمليون جنيه $x1$	الإنفاق على البنية الأساسية لسنة سابقة $x2$	مدى جاذبيته السوق $x3$	تكلفه وحده العمل $x4$	العائد على الاستثمار الخاص $x5$	أسعار الفائدة على القروض الزراعية $x6$	سعر الصرف بالجنيه $x7$	معدل التضخم % $x8$
٢٠٠٢/٢٠٠١	٥٨٩٨	٩٤,٩	٢١,٨٩	٥,٢٤	٢,٧	١٨٨٢	٩,٨٨	١٤,١	٤,٥٢	٢,٤
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣١٨٣,٣	٥٥,٣	٢٣,٠٣	٦,٣٣	٢,٨	٢٢٣٩,٢	٢٠,٠٣٢	١٣,٤٥	٤,٥	٣,٢
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٤٠٠٠	٥٧,٩٧	٢٥,٢	٥,٠٥	٣,٤	٢٢٨٣,٧	١٧,٣٠	١٣,٢٧	٦,١٩	٤,١
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٢٥٠,١	٧٠,٣٢	٢٥,٥٧	٥,١٤	٣,٣	٢٤٥٤,٧	١٧,٧٠	١٣,٣٥	٥,٧٧	٤,٧
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥٢٤٤,١	٨٣,٣٨	٢١,٩٦	٤,٢١	٣,٢	٢٧٠٥,٤	١٥,٥٨	١٢,٧	٥,٧٥	٧,٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٣٥٧,٥	١٤١,٣٧	٢٨,٨٨	٣,٤٢	٣,٦٨	٢٩٣٣,٢	١٧,٦٨	١٣	٥,٧١	٨,٦
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٥٢٢٣	٢٠٥,٨	٣٣,٢٢	٢,٥٧	٣,٣٤	٣٣٩١,٩	٢١,٦٥	١٢,٣	٥,٦٨	٢٠,٢
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤١١٩	٤٢٤,٧	٣٠,٤	٢,٥٢	٣,٢	٣٦٠٤,٣	٣٢,٨٨	١١,٩	٥,٥٧	٩,٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٨٦٥	١٤٥٧,٣	٣٠,٨٢	٢,٠٢	٣,٤٧	٣٩٠٨	٤١,٦٤	١١,٩	٥,٥٢	١٠,١
٢٠١١/٢٠١٠	٣٥٥٨	١٧٦,٩٢٨	٣٥,٢٥	١,٧٨	٢,٧٢	٤١٣٧	٥٣,٤٣	١١,٩	٥,٨٢	١١,٨
٢٠١٢/٢٠١١	٢٦٩٨	٤٨٥,٠٠٧	٣٢,٦٨	١,٧٢	٢,٩	٤١٦٠	٨٠,٨٦	١١,٩	٦,٠١	٧,٣
٢٠١٣/٢٠١٢	٥٤٣٤	٨٤٠,٩٥	٣١,٦٧	١,٢٢	٣	٤٤٩٣,١	٤٤,٧٧	١١,٩	٦,٨	٩,٨

المصدر: ١- موقع وزارة التنمية الاقتصادية علي شبكة المعلومات الدولية www.mop.gov.eg

٢- البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، أعداد مختلفه.

٣- البنك الأهلى المصرى ، النشره الإقتصاديّه، أعداد مختلفه.

٤- الجهاز المركزى للتعبيئة العامة والاحصاء، نشره التوظيف والأجور وعدد ساعات العمل، أعداد مختلفه.

The Strategic Distribution of Public Investments on the Commodity Sectors and its Impact on the Agriculture Sector in Egypt

Dalia Hamed El Showeikh

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Assiut University, Assiut

Abstract

Despite the importance of the agriculture sector in the Egyptian economy, but the attention of successive governments in this vital sector is not commensurate with its importance, where decreased year directed to the agriculture sector investment value, So the search target to answer the following questions: Are there significant differences in public investment between commodity sectors?, Is the public investment distribution in Egypt on economic sectors according to the coefficient of employment or the rate of investment?, What the amount of the target in the agriculture sector of public investment according to the most important factors specific to him? And what the extent of deviation from the actual public investment target counterpart?, Does the value of public investment in the agricultural sector affect on the amount of both domestic and foreign investment?, turns out that there are significant differences confirmed statistically in the value of public investment between commodity sectors and some of them, it turns out that, despite the fact that the agriculture sector came first as one of the sectors most efficient in terms of minimum investment required to hire one worker value but it shares in second place and the third in terms of overall communicated to him the investment value, and that, despite the fact that both agriculture and the construction sector come in the first place as the most sectors efficiency in terms of return on the British investor, however, each comes in third and last place in the public directed to two investment value, As it turns out that the desired level of public investment in Egypt exceeds the actual counterpart, with an average ratio target of public investment actual counterpart level during the study period of about 1.76%, it has been shown to increase public sector investment in the agriculture sector increased by 100% lead to increased gross domestic product for the same sector by 17%, which represents a case of diminishing return on Sahoy references to the need for the agricultural sector to receive more public investment to reach the economic efficiency gay, and it turns out that the most important determinants of value for domestic investment is the total state spending on infrastructure the agriculture sector to the age of its predecessor and return on your investment, as well as the total state spending on infrastructure agriculture sector to the age of its predecessor is the determining factor for the value of agricultural foreign investment.